مجلة "آفاق فكرية"

ص. ص. 182 - 198

رت م د: 2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

الهبة الديمغرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة (1985-2018)

The demographic dividend and its repercussions on economic growth and unemployment rates in Algeria for the period (1985-2018)

ط. د. يزيت أحلام [1] *، بوتفنوشات حياة [2]

[1] جامعة لونيسي علي بالبليدة2 (الجزائر)، مخبر السكان والصحة والتنمية المستدامة، amani.coeurbland@gmail.com

[2] جامعة لونيسي علي بالبليدة2 (الجزائر)، hayetboutfenouchet@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023-01-25 تاريخ القبول: 2023-12-30 تاريخ النشر: 2023-12-30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الهبة الديمغرافية من خلال تحليل التركيبة العمرية للسكان والنمو السكاني وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1985-2018). ولتحقيق هذا الهدف اتبع المنهج الوصفي التحليلي، وخلص البحث إلى نتائج تمثلت في أن الجزائر بالفعل دخلت مرحلة الهبة الديمغرافية، لكن رغم ذلك، لم تستفد الجزائر من هذه الفرصة التنموية التي أتاحاها توفر الشباب المنتج، خاصة فيما يتعلق بخفض معدلات البطالة بين الشباب، وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، بمعنى أن التغيرات الديمغرافية في الجزائر لم تكن عاملا رئيسيا لتحفيز النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الهبة الديمغرافية، البطالة، النمو الاقتصادي، الجزائر 1985-2018.

Abstract :

The research aims to study the demographic dividend by analyzing the age structure of the population and the population growth and its implication for the economic growth and unemployment rates in Algeria during the period (1985-2018). In this respect, this study relies on the analytical descriptive approach in order to achieve the objectives prescribed. Hence, this research concluded that Algeria had already entered the stage of the dividend demographic. However, it did not benefit from this development opportunity provided by the availability of productive youth, especially with regard to reducing unemployment rates among youth and accelerating economic growth rates. Accordingly, the demographic changes in Algeria were not a major factor to stimulate the economic growth

Keywords: dividend demographic, unemployment, economic growth, Algeria 1985-2018.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

نتيجة لتغيرات مستويات الخصب والوفيات وما يتبعها من تغيرات في معدلات النمو السكاني، تشهد الدول النامية تحولات ديموغرافية كبيرة في هياكلها العمرية مع احتمال أن يكون لها آثار هامة على النمو الاقتصادي. هذا التغير الحاصل في السكان حاليا خصوصا في الدول العربية ومنها الجزائر يتسم بارتفاع نسبة السكان في سن العمل (15-64) مقابل تراجع نسبة السكان المعالين (الأطفال الأقل من 15سنة) وكبار السن (65سنة فأكثر). ونتيجة هذه الديناميكية في السكان ظهر ما يعرف بالنافذة الديمغرافية، والتي ستتيح للجزائر التمتع بالهبة الديمغرافية من خلال زيادة الإنتاجية الاقتصادية والادخار وتنمية رأس المال البشري، ومن ثم إمكانية خلق فرصة سانحة للنمو الاقتصادي، شريطة أن تلحظ السياسات الاقتصادية هذا التغير في التركيب العمري للسكان، لينعكس ذلك على مرونة أسواق العمل. كما أن الاتجاهات الهيكلية المرتقبة للسكان قد تساهم في زيادة الادخارات والاستثمارات، وذلك نتيجة لانخفاض معدلات الإعالة. وعليه فالارتفاع الذي تشهده هذه الفئة العمرية (15-64) سنة سيمثل تحديا ديمغرافيا سيواجه سوق العمل في الجزائر. بالإضافة إلى أن هذه الزيادة المستمرة في أعداد السكان ستؤدي بالضرورة إلى زيادة احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية، كتوفير مناصب الشغل، الصحة، التعليم وغيرها.

ونظرا لدخول الجزائر مرحلة الهبة الديموغرافية، فهذا يتطلب من الحكومة وضع سياسات ملائمة. فمسألة خلق فرص التوظيف من أهم التحديات التي تواجه الجزائر في ظل زيادة نسبة الداخلين إلى سوق العمل مع التغيرات التي تحدث في التركيب العمري حيث يتم تحويل هذه التغيرات في الهيكل العمري إلى مكاسب تنموية واقتصادية، لتقود في الأخير إلى تسريع النمو الاقتصادي، وإذا لم يتزامن هذا التغير الديمغرافي مع وضع وتنفيذ السياسات المناسبة، فإن نتائج هذه الظاهرة ستكون سلبية مما سيؤدي إلى ضغوط كبيرة على سوق العمل الجزائري، مما سوف يحد من إمكانية استيعابها، ويؤدي إلى البطالة وبالتالي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. وعلى ضوء ما سبق، يمكننا طرح التساؤل التالي: ما مدى تأثير الهبة الديمغرافية المتمثلة في التغير في التركيبة العمرية للسكان على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر؟

ويهدف البحث إلى معرفة أثر التغيرات التي حصلت في التركيبة العمرية للسكان (الهبة الديمغرافية) من خلال التغيرات الديمغرافية التي شهدتها الجزائر نتيجة لتغيرات مستويات الخصوبة

والوفيات وما يتبعها من متغيرات في معدلات النمو السكاني على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1985-2018).

للإجابة على التساؤل والوصول إلى أهداف البحث سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل متغيرات البحث. وذلك بتحليل المؤشرات الديمغرافية للجزائر خلال الفترة (1985-2018). كما ستعتمد الدراسة على عدة مصادر للبيانات، من بينها البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، التعدادات العامة للسكان والسكن الخمسة، والبنك الدولي.

1. مفهوم الهبة الديمغرافية:

تُعرف "الهبة الديمغرافية"، أو "الفرصة الديمغرافية"، أو "العائد الديمغرافي" على "أنها مجموعة من التغيرات الإيجابية التي تنتج التحولات الديمغرافية في بلد مُعين وتصاحبها .وتعتبر الزيادة المطردة في وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد بأبعاده المختلفة من أهم هذه التغيرات. وتحدث هذه الظاهرة بصفة استثنائية عندما يبدأ نمو الشريحة العمرية القادرة على العمل (الأفراد البالغين ما بين 15 و65 عامًا) بالتفوق بشكل واضح على نمو فئة الأفراد المعالين، أي الأطفال وكبار السن" (المرشد، ص.57).

وتعرف أيضا على "أنها تحول ديمغرافي بين سكان المجتمع نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب. بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته من الأطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر. وبمعنى آخر فإن معدل نمو السكان النشيطين اقتصاديا في الفئات العمرية (15- 64سنة) يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية المعالة وهم صغار السن (دون سن 15) وكبار السن (65 عاماً فأكثر)" (قطيطات،2007، ص.410).

فقد عرف قسم النشاطات السكانية للأمم المتحدة الفرصة الديمغرافية بأنها "المرحلة الزمنية التي يكون فيها نسبة الفئة العمرية (0-15) سنة أقل من (30%) من مجموع السكان، وتكون نسبة السكان في الفئة العمرية (65+) سنة أقل من (15%) من مجموع السكان"(صقر، 2014، ص.130).

وتتصف الهبة الديمغرافية بأنها محدودة زمنيا، وبالتالي فإنها تمثل فرصة تنموية تاريخية سانحة للإقلاع الاقتصادي، فهي لا تتكرر إلا مرة واحدة فقط على المدى البعيد (30-40) عاما، تزامنا

مع انخفاض معدلات الإعالة وتواجد نسبة سكان أكبر في سن العمل. هذه الظاهرة والتي تتمثل في تنامي نسبة السكان في سن العمل، وما يمكن أن تمثله من قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إنما تمثل هبة ديمغرافية للمجتمعات، فهي تغير إيجابي وفرصة فريدة من نوعها إذا ما أحسن استغلالها على الوجه الأمثل واستثمارها وتهيئة المناخ المناسب لدمجها في عملية التنمية، فقد تساهم في تحقيق معدلات عالية وسريعة من النمو الاقتصادي الضروري لاستيعاب هذا الكم الهائل من القوى العاملة. فمن جهة، يمثل هذا التحول فرصة لكون تراجع نسبة الإعالة يساهم في تخفيف الضغط على الإنفاق الأسري مما يمكن من رفع مستويات الادخار والاستثمار. ومن جهة أخرى تتيح هذه الفرصة لزيادة فرص التشغيل وخفض البطالة ورفع مستويات التنمية. وعليه يمكن أن يساعد هذا العائد في إنتاج فترة مستدامة من النمو الاقتصادي، كما جرى في العديد من اقتصادات شرق أسيا. "فالمعجزة الاقتصادية التي حققتها دول شرق أسيا ترتبط ارتباطا وثيقا بتغير الهيكل العمري للسكان والناجم عن الانخفاض السريع في معدل الخصوبة" (المرشيد، 2017، ص.60). "لكن هذا لا يعني أن التغير في الهيكل العمري للسكان سيحقق التنمية الاقتصادية، إذا لم يكن هناك استثمار قوي في خلق فرص العمل وتنمية المهارات وتعزيز الادخار والاستثمار"(Balew, Youngtae, 2015). "وتتضافر ثلاث آليات رئيسية لدعم تحقيق العائد الديمغرافي، هي الإمداد باليد العاملة، الادخار ورأس المال البشري" (Bloom et al، 2003، ص.39). فقد يؤثر التحول الديمغرافي على إمدادات العمل المرتفعة عندما يشكل عدد السكان في سن العمل النسبة الأكبر من إجمالي السكان. بالإضافة إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وذلك راجع إلى انخفاض معدلات الخصوبة وتقلص حجم الأسرة. ويؤدي انخفاض نسبة الإعالة إلى جانب ارتفاع نسبة السكان في سن العمل إلى زيادة المدخرات مما تحفز فرص الاستثمار. كما أن للتحول الديمغرافي آثار كبيرة على الاستثمارات في رأس المال البشري، فزيادة متوسط العمر المتوقع وتحسن الصحة يؤديان إلى تغير كبير في أنماط الأفراد وسلوكهم تجاه أطفالهم خاصة فيما يتعلق بالتعليم. وتصبح القوى العاملة ككل أكثر إنتاجية عندما ترتفع مستويات التعليم والصحة.

وفي هذا السياق فقد أجريت العديد من الدراسات لمعرفة الآثار الإيجابية الاقتصادية للهبة الديمغرافية في المجتمعات التي ظهرت فيها الهبة الديمغرافية نتيجة التغيرات في الهياكل العمرية، وقد أجمعت هذه الدراسات على الدور الهام الذي يؤديه التحول الديمغرافي في النمو، ومثلت نتائجها دعما

قويا لنظرية النافذة الديمغرافية وتأثيرها الإيجابي في تسريع النمو الاقتصادي في هذه الدول، ومن بين هذه الدراسات نذكر دراسة بوعلام وآخرون (2018) فقد حاولوا إبراز أثر الهبة الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2016) وذلك من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على نماذج تصحيح الخطأ بطريقة جرانجر. وأثبتت الدراسة أن هناك تأثير موجب للهبة الديمغرافية على النمو الاقتصادي. وبالنسبة لدراسة نافينيتام (Navaneetham)(2002) في تقدير العلاقة بين الهبة الديمغرافية والمتمثلة في زيادة نسبة السكان في سن العمل والنمو الاقتصادي في دول جنوب شرق أسيا، فقد بينت نتائج الدراسة بأن للهبة الديمغرافية تأثيرا إيجابيا في اقتصاد جميع الدول قيد الدراسة باستثناء الفلبين.

"إن تجربة بلدان شرق أسيا تشير إلى أن التغيرات السكانية والمتمثلة بارتفاع حجم السكان في سن العمل، قد ساهمت بحوالي 50% تقريبا من النمو الاقتصادي لهذه البلدان، عندما مرت بمرحلة الهبة الديمغرافية (انفتاح النافذة) للمدة بين عامي 1965 و1995، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني بمعدل سنوي بلغ 6% خلال الفترة، ويعود السبب في هذا الارتفاع في النمو الاقتصادي إلى التغير في نسبة السكان المشتغلين إلى السكان المعالين، والسلوك الادخاري العقلاني الذي أدى إلى معدلات ادخار عالية قدرت بحوالي 30-45%، ومن ثم تحويل هذه الادخارات إلى استثمارات منتجة، إذ ارتفعت أعداد المشتغلين مقابل انخفاض معدلات الإعالة السنوية على مدى 25 عاما، وتزامن ذلك مع تحسن في نوعية الأنظمة التعليمية وجعلها مرنة، بالاستجابة إلى طبيعة التغيرات المحلية والعالمية،حيث استطاع نظام التعليم من توفير أيدي عاملة ماهرة ومؤهلة، استطاعت بقدراتها أن تجعل إنتاجها ينافس المنتجات الأخرى في السوق العالمية، مما أدى إلى الانفتاح على الأسواق العالمية، وعزز قدرة هذه البلدان على زيادة إنتاجها ويلاحظ أن نمو السكان في سن العمل بلغ 2.4% سنويا، وكان أسرع بأربع مرات من نمو السكان المعالين خلال المدة نفسها" (الشديدي، 2014، ص.ص.4-5). وعليه تعتبر تجربة دول شرق أسيا في التحول الديمغرافي من أنجح التجارب للدول النامية، حيث اعتمدت على مجموعة سياسات مرنة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ومكنتها من الاستفادة من هذه الفرصة الاستثنائية. وأخيرا، "تشير الهبة الديمغرافية إلى الفرصة التي تحدث عندما تكون هناك نسبة أعلى من السكان العاملين والتي، إذا تم استخدامها بشكل صحيح، تؤدي إلى هيكل سكاني أكثر إنتاجية، وزيادة المعروض من العمالة، ومعدل الادخار، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي الإيجابي"(Ayomide، 2017، ص.73).

وبالتالي، يأتي هذا البحث لدراسة وتحليل التغيرات الديمغرافية والمتمثلة في معدلات الخصوبة والوفيات والنمو السكاني والتغير في التركيبة العمرية للسكان والمتمثلة في فئة السكان في سن العمل (15-59) سنة والفئتين المعالتين (0-14) سنة و(60 سنة فأكثر) وربط هذه المتغيرات بمعدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر.

2. التغيرات الديمغرافية في الجزائر:

كل ما يحدث على مستوى الولادات، الوفيات والهجرة ينعكس بالضرورة على البنية العمرية للسكان. وعليه سيتم من خلال هذا العنصر تحليل التطورات الديمغرافية التي مرت بها الجزائر متمثلة في تطور مؤشرات كل من معدلات المواليد والوفيات ومعدلات النمو السكاني والتحول الذي حدث على التركيبة العمرية للسكان.

1.2. تطور معدلات الولادات والوفيات في الجزائر:

من خلال الشكل (1) يتبين لنا أن معدل الولادات في الجزائر كان في حالة تذبذب، في بداية الاستقلال إلى سنوات السبعينات، حيث قدر سنة 1967بـ 50.12‰ لينخفض إلى 45.02‰ سنة 1977، ثم إلى 34.6‰ سنة 1987 ويرجع السبب إلى السياسة التي انتهجتها الجزائر وبالأخص البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي سنة 1983 والنتائج المترتبة عن تطبيق هذا البرنامج هي ارتفاع معدل استخدام وسائل موانع الحمل، والتي كانت تقدر بـ2% سنة 1962 لترتفع إلى 14% سنة 1977 ثم إلى 25% سنة 1982 (سلامي، 2020، ص.203). واستمرت هذه المعدلات في الانخفاض إلى غاية سنة 2000 والتي سجلت فيها 19.36‰، هذا الانخفاض في الولادات كان نتيجة لعدة أسباب منها تأخر سن الزواج وانخفاض الخصوبة نتيجة الاستعمال المكثف لوسائل منع الحمل، حيث تعتبر سنة 2002 منعرجا هاما لتغير وتيرة الولادات حيث سجلت 19.68‰ في هذه السنة ليرتفع إلى 26.12‰ سنة 2016، وهو مستوى لم يسجل منذ سنة 1994 أين بلغ 28.24‰ هذا الارتفاع في المواليد نتيجة تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بعد العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات، وكذا ارتفاع معدلات الزواج، ثم بدأ يتناقص تدريجيا في سنة 2018 ليصل إلى 24.39‰.

جاء هذا الانخفاض في معدلات المواليد كنتيجة طبيعية لانخفاض معدل الخصوبة والتي عرفت انخفاضا منذ سنوات الثمانينات، ففي سنة 1970 كان 8.4 طفل لكل امرأة بينما في سنة 1980 كان

6.9 طفل لكل امرأة لينخفض إلى 2.4 طفل لكل امرأة في سنة 2002 (الديوان الوطني للإحصائيات، مسح صحة الأسرة الجزائري، 2002، ص.9) ليرتفع بعدها إلى 3.0 طفل لكل امرأة سنة 2012. ولعل من أهم الأسباب ارتفاع متطلبات المعيشة، وارتفاع معدل مشاركة الإناث في سوق العمل.

بالمقابل يتضح من الشكل أن الوفيات سلكت نفس الاتجاه، فقد شهد المعدل الخام للوفيات تراجعا سريعا خلال الفترة (1970-1985) من 16.45‰ إلى 8.4‰ وهذا راجع إلى تحسين الظروف المعيشة والصحية وخاصة مع تطبيق سياسة العلاج المجاني سنة 1974 وتعميم التلقيح، والتطبيق الفعلي للسياسة السكانية. وبعد سنة 1985 لوحظ استمرار تراجع الوفيات لكن بوتيرة بطيئة في مستوى 4‰ - 6‰ خلال فترة التسعينات وهذا يعود إلى العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر، بعد سنة 2000 بدأ المعدل الخام للوفيات يتجه نحو الانخفاض لتصل سنة 2013 إلى 4.39‰، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى 4.57‰ سنة 2015 لينخفض بعد ذلك بنسبة 4.53‰ سنة 2018، وذلك نتيجة لتحسن الخدمات الصحية وتحسن الأوضاع المعيشية نسبيا.

تمثيل بياني 1

تطور معدلات المواليد والوفيات في الجزائر خلال الفترة (1967-2018)

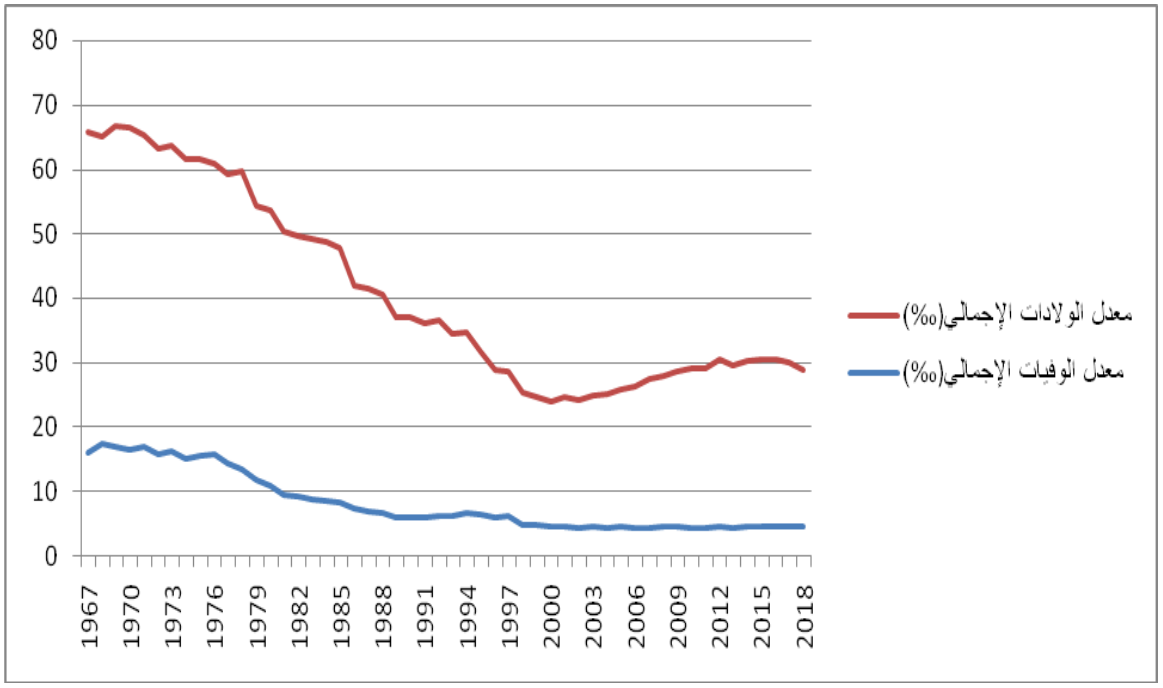

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص3.

(*) : ONS, Démographie Algérienne 2019, N°890, p5.

2.2. تطور السكان والنمو السكاني في الجزائر:

شهدت الجزائر نموا سكانيا سريعا خلال الفترة ما بعد الاستقلال تجاوز 3% وقد اعتبر أكبر معدل نمو سكاني في العالم، مما أدى إلى مضاعفة عدد السكان. والجدول التالي يبين تطور عدد السكان ومعدل نموهم في الجزائر خلال الفترة (1966-2018).

جدول 1

تطور عدد السكان ومعدل نموهم في الجزائر خلال الفترة (1966-2018)

السنة / الفئات العمرية	1966	1977	1987	1998	2008	*2018	معدل النمو(%) (2018-1987)
14-0	5704160	7699994	10086101	10663751	9552068	12828175	2.5
59-15	5572803	7427978	11478586	16774558	21961862	25781024	8.2
+ 60	819384	935849	1316821	1959928	2566102	3968520	11.2
الإجمالي	12096347	16063821	22881508	29398237	34080032	42577719	6.3

المصدر: تم حساب الفئات العمرية الكبرى من طرف الباحثة استنادا على المصادر الاتية:

-الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، ديمغرافيا، حوصلة إحصائية، الفصل الأول 1962-2011، ص ص 3-34،

-(*)ONS, Démographie Algérienne, N°853,2018,p11

ملاحظة: تم احتساب معدل النمو للفترة (1987-2018) باعتبارها الفترة التي شهدت التحول الديمغرافي، وارتفاع الهبة الديمغرافية للسكان في سن العمل.

من خلال الجدول (1) الذي يبين تطور عدد السكان خلال الفترة (1966-2018)، نلاحظ ارتفاع إجمالي السكان في الجزائر حيث قدر عدد السكان الجزائر في تعداد 1966 بـ 12096347 مليون نسمة ليتضاعف في غضون 20 سنة أي خلال فترة الثمانينات ليصل إلى 22881508 مليون نسمة سنة 1987، ثم إلى 34080032 مليون نسمة سنة 2008، ليرتفع سنة 2018 إلى 42577719. هذا الارتفاع في حجم السكان الذي عرفته الجزائر مباشرة بعد الاستقلال تترجمه عدة عوامل أبرزها خفض سن الزواج والعودة للإنجاب تعويضا للخسائر البشرية التي خلفتها الفترة الاستعمارية، بالإضافة إلى تراجع الوفيات، وتحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد.

ومن الملاحظ من خلال الجدول (1) انخفاض في معدل النمو للفئة العمرية للسكان في سن (0-14) خلال الفترة (1987-2018) حيث سجل معدل النمو 2.5% وهذا كرد فعل على انخفاض الإنجاب، وقد انعكس هذا الانخفاض في نسبة صغار السن مباشرة على الفئة العمرية المنتجة (15-59) سنة حيث سجل معدل النمو لهذه الفئة نسبة مرتفعة نسبيا بلغت (8.2%) مما أدت زيادة مساهمة هذه الفئة في سوق العمل. ويشير هذا الانخفاض في معدل نمو الفئة (0-14) وارتفاع معدل نمو الفئة (15-

59) سنة إلى تعزيز التحول الديمغرافي ووصولها لذروة الهبة الديمغرافية. كما لوحظ أيضا الارتفاع النسبي في معدل نمو فئة الكبار (+60 سنة) وهو مؤشر يشير إلى اتجاه السكان نحو الشيخوخة، وهو أمر متوقع باعتباره نتيجة على المدى الطويل للارتفاع الملحوظ للسكان في سن العمل والذين سيخرجون من فئة الشباب إلى فئة الشيوخ.

وكمقارنة بين إجمالي النمو السكاني والنمو للفئة العمرية للسكان في سن العمل يلاحظ من خلال الجدول (2) بأن النمو السكاني الإجمالي قد انخفض بشكل تدريجي من الفترة (1975-1980) مع وجود بعض التذبذب أحيانا بين الزيادة والانخفاض، حيث شهد معدل النمو السكاني انخفاضا ملحوظا من 3.65 % للفترة (1975-1980) إلى 2.06% للفترة (2015-2020)، وهذا يدل على انخفاض معدلات الخصوبة نتيجة لزيادة متطلبات المعيشة والتحاق الإناث بالتعليم وسوق العمل، بالإضافة إلى السياسات التي انتهجتها الدولة والتي من شأنها أن تحد من معدلات الولادات. وبالمقابل انخفض معدل النمو للفئة العمرية للسكان في سن العمل من 4.3% للفترة (1985-1990) إلى 1.1% للفترة (2015-2020). لكن إذا ما قورن بين معدل النمو السكاني الإجمالي ومعدل النمو للفئة العمرية (15-59)، فإننا نلاحظ أن معدل النمو للفئة العمرية (15-59)سنة مرتفعا نسبيا مقارنة بمعدل النمو الإجمالي للسكان ما بين الفترتين (1975-1980) و(2005-2010)، وهو ما يشير إلى ارتفاع نسبة هذه الفئة على حساب كل من الفئتين المعالتين فئة الأطفال (0-14)سنة وفئة كبار السن (65 سنة فأكثر).

جدول 2

تطور النمو السكاني (%) في الجزائر خلال الفترة (1966-2020)

السنة	النمو السكاني الإجمالي	النمو السكاني للفئة العمرية (15-59)سنة
1969-1966	3.29	2.4
***1975-1970**	3.24	3.7
***1980-1975**	3.65	4.3
***1985-1980**	3.21	3.4
***1990-1985**	2.74	4.3
***1995-1990**	2.32	3.4
***2000-1995**	1.63	3.3
***2005-2000**	1.59	3.1
***2010-2005**	1.8	2.0
***2015-2010**	2.12	1.5
***2020-2015**	2.06	1.1

المصدر: World Population Year1974, C.I.C.R.E.D, p19 : (1966-1969)-

(*): تم حساب النمو السكاني والنمو للفئة (15-59)، من طرف الباحثة استنادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

3.2. تطور التركيبة العمرية للسكان في الجزائر:

إن دراسة التركيب العمري للسكان في الجزائر لها قدر كبير من الأهمية، حيث تعد المصدر الأساسي للمخططين ومتخذي القرار في كافة المجالات التعليمية، الصحية، الاقتصادية والاجتماعية. فإن توزيع الفئات العمرية الكبرى والتي تمثل ثلاث فئات رئيسية ((0-14)، (15-59)،(60+))، تسمح لنا بإعطاء معطيات حول الاحتياجات الأساسية للسكان من تمدرس، شغل وغيرها وتمكننا من استعمالها في التخطيط لتوفير هذه الاحتياجات، فمن خلال النسب الموضحة في الجدول (3) تعطينا نظرة عامة عن الهيكلة العمرية للمجتمع الجزائري.

جدول 3

تطور نسبة السكان حسب الفئات العمرية في الجزائر خلال الفترة (1966-2018)

السنة / الفئات العمرية	1966	1977	1987	1998	2008	2018
14-0	47.16	47.93	44.08	36.27	28.03	30.13
59-15	46.07	46.24	50.17	57.06	64.44	60.55
+ 60	6.77	5.83	5.75	6.67	7.53	9.32

المصدر: تم حساب نسب الفئات العمرية من طرف الباحثة استنادا للمصادر الآتية:

-الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)،ديمغرافيا، حوصلة إحصائية، الفصل الأول 1962-2011، ص. ص. 3-34،

(*)ONS, Démographie Algérienne, N°853, 2018, p.11.

يشير الجدول(3) إلى تراجع في نسب الفئة العمرية الصغرى (0-14) سنة إلى إجمالي السكان، حيث انخفضت من تعداد إلى آخر ما عدا تعداد 1977، حيث انتقلت من 47.16% عام 1966 إلى 44.08% عام 1987 لتصل إلى 28.03% في تعداد 2008، وهذا راجع إلى عدة أسباب كتأخر سن الزواج بالنسبة لكلا الجنسين والأثر الفعال لسياسة تنظيم النسل ثم لتعاود الارتفاع إلى 30.13% عام 2018. أما بالنسبة للفئة العمرية النشيطة (15-59) سنة فنلاحظ ارتفاع نسبتها لتمثل النسبة الأكبر من إجمالي السكان، وذلك نتيجة وصول جيل الانفجار السكاني إلى سن النشاط. حيث ارتفعت من 46.07% في تعداد 1966 إلى 64.44% في تعداد 2008، فقد ارتفعت هذه الفئة بـ 18 نقطة خلال 42 سنة، لتعرف انخفاضا طفيفا سنة 2018 حيث قدرت بنسبة بـ60.55%. إن هذه الزيادة التي شهدتها هذه الفئة العمرية في سن العمل سيؤدي إلى ضغوط كبيرة على سوق العمل، مما يحد من إمكانية استيعابها، ومما سيزيد من تفاقم مشكلة البطالة. أما بالنسبة للفئة العمرية الأخيرة والمتمثلة في كبار السن (60+) فيتضح أن هذه الفئة بقيت متقاربة في جميع التعدادات، فكانت أحيانا ترتفع وأحيانا

تنخفض، فبعدما كانت 6.77% في تعداد 1966 انخفضت إلى 5.75% في تعداد 1987 لتعيد الارتفاع إلى 6.67% و7.53% في تعداد 1998 و2008 على التوالي. لتواصل ارتفاعها تدريجيا إلى أن بلغت 9.32% عام 2018. فمن المتوقع أن تزداد نسب كبار السن في السنوات المقبلة، نتيجة لانتقال أعداد كبيرة من السكان من فئات العمر الوسطى التي تمثل أغلبية سكان المجتمع الجزائري حاليا إلى فئة كبار السن، وهو ما يتطلب الاستعداد لهذه الفئة لاستيعاب متطلباتها في كافة المجالات.

وبالتالي، فإن هذه التحولات في التركيبة السكانية بالرغم من آثارها الإيجابية حاليا، إلا أنها تمثل تحديا ديمغرافيا سيواجه سوق العمل في الجزائر.أي سوف تضع الجزائر أمام تحديات سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، في مقدمتها مشكل البطالة وخلق فرص العمل والتي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الجزائر في ظل زيادة نسبة الوافدين إلى سوق العمل، بالإضافة إلى المشاكل المنجرة عن الارتفاع التدريجي لنسب كبار السن، من تكفل صحي وهي أوضاع تتطلب إيجاد حلول فورية

3. تطور معدلات الإعالة في الجزائر:

"تعد نسب الإعالة من المؤشرات التي لها مدلولات اقتصادية واجتماعية مهمة. وتتناسب نسبة الإعالة عكسيا مع نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان في الدولة" (الخريف، 2008، ص.197) و"يقاس معدل الإعالة بنسبة مجموع السكان تحت سن 15 سنة والسكان من 65 سنة فما فوق على مجموع السكان من فئة العمر 15-64 سنة. حيث يبين معدل الإعالة الديمغرافية عدد الأفراد الذين يعلهم شخص واحد بالمتوسط" (بن نوي، 2018، ص.229).

جدول 4

تطور معدلات الإعالة العمرية (%) في الجزائر خلال الفترة (1966-2018)

السنة	1966	1977	1987	1998	2008	2018
معدل الإعالة الإجمالي	117.06	116.26	99.32	75.25	55.18	65.15

المصدر: حساب شخصي بالاعتماد على الجدول رقم(03)

يلاحظ من خلال الجدول (4) الانخفاض الملحوظ لمعدل الإعالة الإجمالي خلال الفترة (1966-2018) من تعداد لآخر، حيث انخفض من 117.06% عام 1966 إلى 99.32% عام 1987 ليواصل انخفاضه في آخر تعداد 2008 إلى 55.18% كان هذا الانخفاض نتيجة التزايد في عدد السكان في سن

العمل بالتزامن مع الانخفاض في نسبة السكان المعالين والمتمثلة في كل من فئة الصغار (0-14)سنة وفئة كبار السن (+60) سنة. مع ملاحظة عودة ارتفاع معدل الإعالة في سنة 2018 حيث قدر بنحو 65.15%، فمقابل كل 100 شخص من الفئة العمرية في سن العمل لسنة 2018، هناك حاليا 65 من الذين ليسوا في سن العمل (المعالين). "حتى أن الجزائر تفوقت على عدة دول متقدمة مثل فرنسا التي سجلت معدل إعالة يقدر بـ 61.26% Bank World وهو مؤشر جيد، يمكن من خلاله تحقيق زيادة في الادخار الفردي وبالتالي في معدل الادخار المحلي، مما يدعم فرص الاستثمار المحلي ومن ثم يخلق فرصة سانحة لمزيد من النمو الاقتصادي مستقبلا وزيادة التشغيل، وهذا يتيح من ناحية أخرى لتحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي وخفض معدلات البطالة"(سلامي، 2020، ص.200).

وبالتالي،فإن هذه التغيرات الديمغرافية والتي تمثلت في ارتفاع نسب السكان في سن العمل على حساب فئتي السكان المعالتين انعكس على معدلات الإعالة العمرية. "حيث كلما ارتفعت نسبة المنتجين ارتفعت مستويات المجتمع اقتصاديا، وبالعكس كلما ارتفعت نسبة غير المنتجين (المستهلكين) كلما كان هذا المجتمع قليل الإنتاج وبحاجة أكثر إلى الخدمات والسلع الاستهلاكية" (هالة، 2022، ص.769).

4. تطور معدلات البطالة في الجزائر (1985-2018):

سيتم تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر وربطها بالتغيرات الديمغرافية التي مرت بها البلاد. وكما أن للهبة الديمغرافية العديد من الفرص، فلها العديد من التحديات التي يجب مواجهتها، وعلى رأسها البطالة. فالتزايد في الفئة العمرية (15-59) يعني المزيد من الطلب على الوظائف.

تعد بطالة الشباب إحدى المشكلات الاجتماعية الكبرى في الجزائر، حيث بدأت تتجلى بشكل واضح منذ عام 1986 بعد الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط، والتي ألزمت البلاد بإصلاحات اقتصادية، وكذا بلوغ أجيال الانفجار الديمغرافي لسنوات 1960 و1970 سن العمل، كلها عوامل أدت إلى تفاقم البطالة.

تمثيل بياني 2

تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)

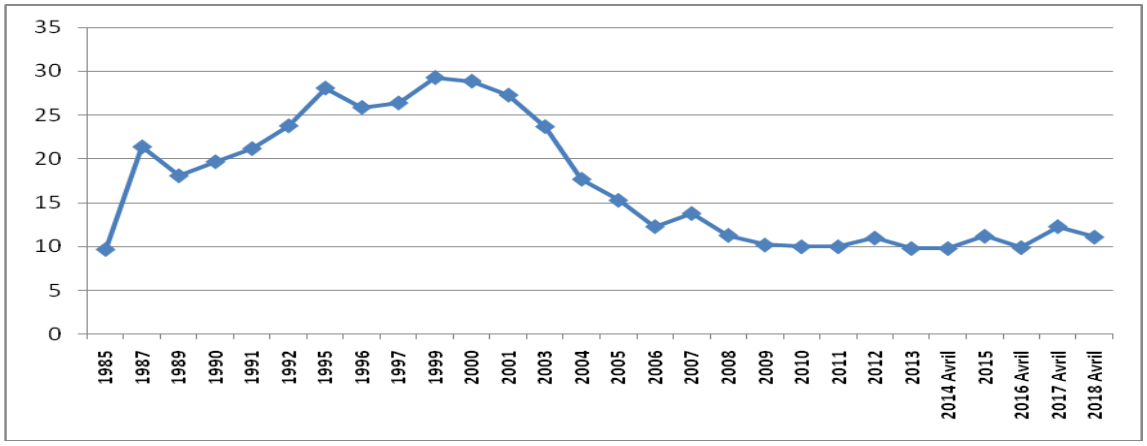

المصدر: Rétrospective Statistique 1962-2011, emploi, p72.

(*)ONS :L'Algérie en Quelques Chiffres, Résultats 2014-2016, N°47, Edition2017, P4.

(**)ONS :L'Algérie en Quelques Chiffres, Résultats 2014-2016, N°47, Edition2017, P4.

يتبين من خلال قراءتنا للشكل رقم (2) والمتمثلة في تطور معدلات البطالة المسجلة خلال الفترة (1985-2018) نلاحظ أن هناك ارتفاع متزايد في المعدلات من سنة إلى أخرى، حيث ارتفعت النسبة من 9.7% سنة 1985 إلى 19.7% سنة 1990 ليصل بعد ذلك إلى أقصى مستوى له بنسبة 29.3% سنة 1999، ويرجع هذا الارتفاع في سنوات التسعينات إلى عدة أسباب منها التحولات الهيكلية التي عرفتها الجزائر منذ 1986 وعجز المؤسسات وعدم قدرتها على إحداث وتوفير مناصب العمل مما أدى إلى تسريح آلاف العمال وغلق المؤسسات لأسباب اقتصادية بفعل برامج الإصلاح الاقتصادي وضعف التسيير، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية التي كانت تعصف البلاد آنذاك.

إن تزايد معدلات البطالة في الفترة (1986-2000) كان سببه الرئيسي تدهور النمو الاقتصادي وتزايد نمو عدد السكان في سن العمل الذي كان يتراوح بين 3.4 و4% سنويا وهو ما جعل العامل الاقتصادي ضعيفا في مواجهة العامل الديمغرافي. ثم بدأ معدل البطالة في التناقص تدريجيا بداية من سنة 2001 من 27.3%إلى 15.3% في سنة 2005 ثم إلى 10% لتبقى النسبة ثابتة سنة 2010 و2011. ثم إلى 9.8% في سنة 2014 ليعاود ارتفاع في سنة 2017 بنسبة 12.3% ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى اعتماد الحكومة على آليات تشغيل مختلفة، بالإضافة إلى تحسن الوضعية الاقتصادية والأمنية للبلاد.

إن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الجزائري يرجع تحديدا إلى الزيادة السريعة لعدد السكان خاصة القادرين على العمل حيث تعتبر الفئة الوافدة على سوق العمل هي فئة الانفجار

السكاني "Baby Boom" الذي شهدته الجزائر. كما أنه يرجع أيضا إلى التقليص في عدد المناصب الموفرة سنويا. هذا الارتفاع يدل على عجز السياسات التنموية للجزائر في مواجهة هذه الظاهرة مما يدل ذلك غياب الترابط بين السياسات السكانية والسياسات الاقتصادية في الجزائر، والتي انعكست سلبا من خلال عدم استيعاب التغيرات الديمغرافية في الاقتصاد، وخاصة ما يتعلق بالزيادة الكبيرة في نسبة السكان في سن العمل، والذي يمثل تحديا كبيرا لم تستطع الجزائر تجاوزه بأن توفر لهم فرص عمل دائمة وتستفيد من مرحلة الهبة الديمغرافية في تنمية اقتصاداتها فبسبب الضغط الشديد على سوق العمل في الجزائر تفشت البطالة وخاصة بطالة الشباب وعليه، فإن الهبة الديمغرافية يبدو أنها تفقد خواصها لتصبح عبئا اقتصاديا، يتمثل بارتفاع نسب العاطلين عن العمل خاصة بين الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

5. تطور النمو الاقتصادي في الجزائر:

تسعى الجزائر مثلها مثل بقية الدول إلى الرفع من معدلات نمو اقتصادها خصوصا من أجل مواجهة ظاهرة البطالة المتنامية في المجتمع الجزائري، ولأجل ذلك عرف الاقتصاد الجزائري إصلاحات عميقة شملت جميع الميادين السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. ويقاس معدل النمو الاقتصادي بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (خديجة تافساست، 2017، ص.81). والشكل التالي يبين لنا تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1985-2018) والذي يعبر عن تطور معدل النمو الاقتصادي.

تمثيل بياني 3

تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1985-2018)

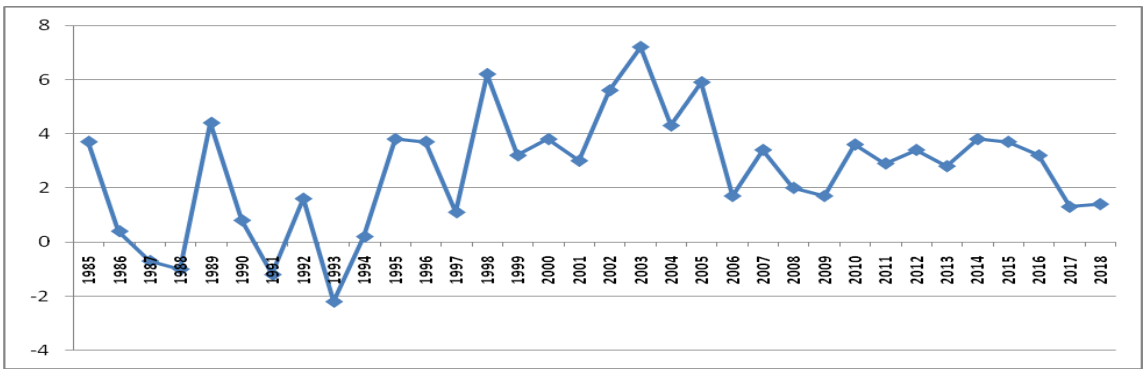

المصدر: البنك الدولي. https://data.albankaldawli.org/indicator .

من خلال الشكل (3) نلاحظ أن الجزائر حققت معدلات إيجابية نسبيا من النمو الاقتصادي خلال الفترة (1985-2018) باستثناء بعض السنوات التي شهدت فيها معدلات نمو سلبية، ابتداء من سنة 1986 بسبب الأزمة الاقتصادية التي أعقبت صدمة النفط. بين عامي1987 و1994 أين تراوحت المعدلات بين (-0.7 %) و(+ 0.2%)، باستثناء سنة (1989-1992) بنمو قدره 4.4% و1.6% على التوالي. وابتداء من سنة 1995، تحسنت معدلات الناتج المحلي الإجمالي واتخذت إشارات ايجابية، وذلك نتيجة لسياسة التعديل الهيكلي، وكان أقصى مستوى لمعدل النمو هو المسجل في سنة 1998 بنسبة 6.2% قبل أن يتقلص ابتداء من 1999 و ينزل تحت مستوى 3.5%.

وابتداء من سنة 2000 عاودت معدلات النمو الارتفاع حيث وصل معدل النمو إلى مستوى قياسي في سنة2003 بنسبة 7.2% ويعود السبب في ذلك إلى النمو الكبير في نسبة المحروقات آنذاك. وبعد فترة من التقلص وهي الفترة 2006-2009 بسبب انخفاض أسعار النفط، عاد معدل النمو للارتفاع ليصل إلى 3.6% في سنة 2010 وكان ذلك نتيجة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم وتسريع النمو الاقتصادي التي سطرتها الجزائر منذ سنة 2001. ولكن سرعان ما يعود للانخفاض من جديد في سنة 2011 مقارنة بما كان عليه في سنة 2010 حيث قدر بنسبة 2.9 %. واستمرت معدلات النمو في الانخفاض في الفترة ما بين 2014 و2018 في أعقاب انخفاض أسعار النفط، بحيث انخفض نمو الناتج المحلي إلى 1.4% سنة 2018 مقابل 3.8% في 2014.

فرغم الإصلاحات الاقتصادية التي سعت الجزائر في تطبيقها إلا أنها لم تحقق نتائج إيجابية، خصوصا فيما يتعلق في معدلات النمو الاقتصادي حيث بلغ معدل النمو حوالي 2.6% في المتوسط خلال الفترة (1985-2018). وعليه، ورغم ارتفاع نسبة عدد السكان في سن العمل والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 سنة من إجمالي السكان التي تجاوزت 64% والتي يمكن أن تكون مؤشرا إيجابيا للنمو الاقتصادي، فإن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز 3%. وعليه يبدو أن الهبة الديمغرافية لم تنعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، بمعنى أن التغيرات الديمغرافية في الجزائر لم تكن عاملا رئيسيا لتحفيز النمو الاقتصادي.

خاتمة:

من خلال هذا البحث تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

أن الجزائر دخلت مرحلة الهبة الديمغرافية بالفعل مع بداية التسعينات. لكن هذه الفرصة الاستثنائية لم تأت بأي مكاسب حقيقية، ولم توظف بشكل أمثل من اجل تحقيق النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من ارتفاع عدد السكان في سن العمل والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 سنة من إجمالي السكان، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز 3% سنويا، وهو ما يعني وجود قوة دفع اقتصادي غير مستغلة. كما أن الزيادة في السكان في سن العمل وضعف خلق الوظائف الكافية أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب الجزائري. فهذه الزيادة المتمثلة في أعداد الشباب توحي بأن ثمة فرصة متاحة للنمو لابد من اغتنامها، وذلك عن طريق صياغة السياسات الصحيحة من طرف الحكومة لمواجهة هذه الظاهرة. فالمشكلة الرئيسية المطروحة في الجزائر تتمثل في عدم كفاية الوظائف الدائمة التي تسمح باستيعاب هذا الكم الهائل من الشباب. وعليه يتطلب الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية، ضرورة توافر سياسات اقتصادية حكيمة، تهدف إلى تحقيق توازن سوق العمل من خلال التوفيق بين العرض والطلب على العمل وذلك من خلال الاهتمام بالعنصر البشري وجعله أداة للبناء وتكوينه لجعل مؤهلاته تتناسب مع متطلبات سوق العمل من خلال التعليم والتدريب، والعمل على إنشاء وظائف إنتاجية بمعدل يتجاوز معدل نمو السكان في سن العمل وخاصة في القطاع الرسمي، وفي حالة ما لم تتوفر بيئة اقتصادية، سياسية ملائمة للاستفادة من هذه الفرصة، فإن هذه الأخيرة سرعان ما تتحول إلى تحديات ومعوقات تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة معدلات الفقر والجريمة، الأمر الذي يؤثر سلباً على الاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. فهذه الهبة تعتبر تغير إيجابي وفرصة اقتصادية محتملة أوجدتها التغيرات في الهيكل العمري للسكان بسبب انخفاض معدلات الوفيات والخصوبة. خاصة وأنها ترتبط بمدة زمنية تتراوح ما بين 30 إلى 40 عاما. لهذا كان يجب العمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وتوظيفها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات التوظيف ومكافحة البطالة فالهبة الديمغرافية لا يمكنها أن تضمن مكاسب اقتصادية واجتماعية بشكل تلقائي، فهي لا تخلق النمو بل فرص النمو، وللاستفادة من هذا العائد نحتاج إلى استثمارات في الصحة والتعليم فضلا عن السياسات الاقتصادية التي تستوعب المعروض المتزايد من اليد العاملة، مما يسمح للأفراد بالادخار والاستثمار للتقاعد. كما أنه لا ينبغي صياغة وتنفيذ السياسات السكانية بمعزل عن السياسات التي تتبع النمو الاقتصادي والتنمية. وعليه فإن هذه الفئة العمرية هي قوة البلد الاقتصادية متى ما أحسن استغلالها وتوظيف إمكانياتها باتجاه تنمية اقتصادية حقيقية قادرة على النهوض بالبلد اقتصاديا.

قائمة المصادر والمراجع:

1. رشود بن محمد الخريف. (2008). السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات. (ط.2).
2. بن النوي عائشة. (2018). انعكاسات الانتقال الديمغرافي على الفئة النشيطة في الجزائر للفترة ما بين 1992-2008. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في الديمغرافيا، تخصص التنمية والسكان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1.
3. مهند شفيق صقر. (2014). دراسة تأثير النافذة الديمغرافية على قوة العمل المتعلمة في سورية. أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، قسم الإحصاء والبرمجة، اختصاص السكان والتنمية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
4. خديجة تافساست. (2017). تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.
5. بوعلام وآخرون. (2018). الهبة الديمغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية باستعمال نماذج الخطأ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ISSN 2392-5302 -05(01).
6. هالة محمد حافظ محمد. النافذة الديمغرافية في مصر: الفرص والتحديات، مجلة كلية بقنا، جامعة جنوب الوادي.
7. سلامي أسماء، سلامي أحمد. (2020). أثر التحول الديمغرافي في الهيكل العمري للسكان على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية في الفترة (1970-2016)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، 5(01).
8. عباس فاضل السعدي. (2014). البنية العمرية للسكان وعلاقتها بالهبة الديمغرافية في العراق: نظرة جغرافية وتحليل ديمغرافي، صحة الأسرة العربية والسكان، 7(17)، العدد54 (الجزء الأول).
9. أحمد قطيطات. (2007، 11، 12-13). الهبة الديمغرافية في الوطن العربي، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان-الأردن.
10. إبراهيم المرشيد. (2017). الهبة الديمغرافية في العالم العربي: نعمة أم قنبلة موقوتة؟ المغرب أنموذجا، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد 6/21.
11. حسين أحمد سعد الشديدي. (2014). التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديمغرافي (الهبة الديمغرافية)، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد.
12. البنك الدولي. https://data.albankaldawli.org/indicator (2022/11/19).
13. Gizachew Balew, Dr. Cho Youngtae. (2015). Demographic Dividend in Ethiopia: Challenge or Opportunity? A comparative analysis with East Asian tigers and East African neighbours. Graduate school of public health, seoul national university, seoul South Korea.
14. Bloom. D., Canning. D., and Malaney. P. (2002). Demographic Change and Economic Growth in Asia. Population and Development Review Vol. 26.
15. David E. Bloom, David Canning, Jaypee Sevilla (2003). The demographic dividend: A new perspective on the economic consequences of population change. A Rand Program of Policy- Relevant Research Communication.
16. Office National des Statistiques, le Ministère de la Santé, de la population et de la Réforme: Enquête Algérienne sur la Santé de la famille 2002. Rapport Principal. Alger. 2004.